أنباء مصرية

لقاء روسي ـ مصري بصيغة «2+2» في موسكو 14 الجاري

القاهرة توضح موقفها من إرسال قوات عربية لسورية: تصريحات شكري ليس مقصوداً بها مصر

القاهرة ـ خديجة حمودة ووكالات

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية المستشار أحمد أبو زيد أن ما تم نقله من تصريحات لوزير الخارجية سامح شكري بشأن إمكانية إرسال قوات عربية إلى سورية ليس مقصودا به مصر.

وقال أبو زيد امس، ردا على استفسار من جانب المحررين الديبلوماسيين حول المقصود بالتصريحات التي أدلى بها الوزير خلال ندوة الأهرام يوم الأربعاء الماضي والتي أشار فيها الى أن إرسال قوات عربية إلى سورية أمر وارد، ان التصريح المشار إليه جاء ردا على سؤال حول صحة ما يتردد في بعض الدوائر الإعلامية الدولية والعربية بشأن طلب الولايات المتحدة إرسال قوات عربية إلى سورية، ولم يكن يتعلق من قريب أو بعيد بإمكانية إرسال قوات مصرية إلى سورية.

وأضاف أن المبادئ الحاكمة لإرسال قوات مصرية خارج أراضيها معروفه للجميع، ولا تتم إلا وفقا لآليات دستورية وضوابط وقواعد تم التأكيد عليها أكثر من مرة، مثل الحالات الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية، أن الوزير شكري كان يتحدث في إطار تناوله لهذا الموضوع عن مدى صحة تداول فكرة إرسال قوات عربية في الدوائر السياسية الرسمية والإعلامية بشكل عام، وأن تفسير تلك التصريحات لا يجب إخراجه من هذا السياق أو إسقاطه بأي شكل من الأشكال على مصر.

في سياق آخر، أعلنت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن لقاء بين وزيري الخارجية والدفاع الروسيين مع نظيريهما المصريين بصيغة «2+2» سيعقد في موسكو يوم 14 الجاري.

وقالت زاخاروفا خلال مؤتمر صحافي امس «من المقرر عقد جولة جديدة من المباحثات بين وزيري الخارجية والدفاع الروسيين مع نظيريهما المصريين في موسكو يوم 14 مايو الجاري، ومن المفترض إجراء اجتماعات منفصلة وكذلك لقاء بصيغة 2+2».

وأضافت زاخاروفا «أنه في سياق هذا اللقاء الروسي ـ المصري سيتم تناول القضايا الإقليمية والدولية، مع التركيز على الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيلاء اهتمام خاص لمسألة تعزيز التعاون بين موسكو والقاهرة من أجل حل الأزمات على أساس مبادئ القانون الدولي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

زيارة الوفدين اليوناني والقبرصي لأهرامات الجيزة بحضور وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج السفيرة نبيلة مكرم

تسيير 3 رحلات مباشرة أسبوعياً بين الإسكندرية وبافوس

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلنت وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج السفيرة نبيلة مكرم أنه تقرر في الفترة المقبلة تسيير 3 رحلات طيران مباشرة بين مدينة بافوس القبرصية ومدينة الاسكندرية 3 مرات اسبوعيا.

جاء ذلك خلال كلمتها في إطار فعاليات أسبوع الجاليات «إحياء الجذور» الذي نظمته وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية حيث تم تنظيمه للوفدين اليوناني والقبرصي بأهرامات الجيزة.

وأضافت أن مبادرة «العودة للجذور» هي رسالة حب وسلام للعالم وأن مصر تبعث رسائل سلام من تحت سفح الأهرام، مؤكدة أنه من خلال المبادرة نسعى لتصحيح كثير من المفاهيم المغلوطة حول مصر على المستوى العالمي.

وأشارت إلى أن مصر تتمتع بصورة فريدة من التعايش السلمي لكل الجاليات التي تمر بها، موضحة أن سيتم اليوم تنظيم جولة في محافظة سيناء للتأكيد على انها آمنة بالاضافة إلى زيارة دير سانت كاترين الذي يعد من المقدسات اليونانية.

وأضافت أنه سيتم تنظيم جولة في مدينة شرم الشيخ وزيارة ميدان السلام. لافتة إلى أن المبادرة حققت نتائج ايجابية سياسيا واقتصاديا حيث تم خلال الزيارة توقيع عدد من البروتوكولات والتعاون بين الغرف التجارية بين مصر وقبرص واليونان.

بدوره، أشاد اللواء كمال الدالي محافظ الجيزة بمبادرة وزيرة الهجرة التي أطلقتها من تحت سفح الهرم والتي تحمل عنوان «العودة للجذور».

وأعرب الدالي، خلال الجولة التي نظمتها غرفة الجيزة التجارية للوفد الشعبي اليوناني والقبرصي، عن أمله في أن تؤتي هذه المبادرة ثمارها في تنشيط السياحة، مطالبا الحضور من الوفدين اليوناني والقبرصي بنقل الصورة الحضارية التي شاهدوها في مصر لتكون خير دليل يتم به دحض الاكاذيب والافتراءات التي يتم تداولها في وسائل الاعلام الخارجية والتي لا تمت للواقع بصلة.

وأعرب للحضور عن امله في أن يكون لهم حظ وافر من الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر سواء التي سمعوا بها في الاسكندرية والقاهرة أو التي سيستمعون لها مساء عن الفرص المتاحة بالجيزة خلال لقائهم مع نظرائهم المصريين.

وزير القوى العاملة: سنعلن عن حلول جذرية وقواعد موحدة لإجازات المصريين في الخارج

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

أكد وزير القوى العاملة محمد سعفان ان الحكومة ستعلن عن حلول جذرية وقواعد موحدة في ملف اجازات العاملين المصريين في الخارج، وقال للجنة القوى العاملة في مجلس النواب انه لن يعود مصري يعمل في الخارج ولن نتسبب في اي مضايقة له على الاطلاق وان الحكومة حريصة على ان تحقق مطالبهم وتراعي كل ظروفهم.

واوضح وزير القوى العاملة ان اللجنة التي تقرر تشكيلها بقرار من رئيس الحكومة م.شريف اسماعيل والذي سيصدر خلال ايام قليلة ستنتهي الى وضع القواعد الموحدة للتعامل مع هذه المشكلة ولذلك تم مد مهلة الاجازات حتى نهاية هذا العام الى ان تضع اللجنة المختصة قراراتها وتصدرها فور الانتهاء منها وإعطاء الفرصة للمصريين بالخارج لتوفيق أوضاعهم.

واشار سعفان الى ان اللجنة ستستعرض كل جوانب المشكلة بلا استثناء لوضع آليات ملزمة للجميع واننا سنصل الى الحلول الجذرية التي ترضي جميع الاطراف وسنحافظ على ابنائنا في الخارج وسنوفر لهم كل سبل الاستقرار وسنحل جميع المشكلات التي يتضررون منها.

وقال سعفان «اننا نحتاج إلى التعرف على كل جوانب الأزمة، حتى نصل لحلول مرضية لكل الأطراف، والمحافظة على مصلحة المصريين بالخارج»، مضيفا انه لديه ثقة كبيرة في عمال مصر، لأنهم قادرون على رفع راية مصر خفاقة في جميع المجالات.

وأضاف سعفان قائلا: «نحن مع العمال.. وداعمون لهم ولن نتركهم وسنحل جميع مشاكلهم».

واكد ان «عمال مصر لديهم حالة من الوعي والإدراك بأن مشاكلهم وطلباتهم ستحل من خلال التواصل مع اتحاد العمال والنقابات والوزارة».

وكان محمد معيط نائب وزير المالية قد اكد في تصريحات رفض وزارته مطلقا عودة المصريين العاملين في الخارج وانهم احد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة للبلاد.

من جانبه، كشف مصطفى بكري عضو مجلس النواب انه تواصل مع هشام بدوي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، بشأن أزمة إجازات المصريين العاملين بالخارج.

وأضاف بكري أن رئيس الجهاز أكد له أنه لا توجد تعيينات منذ 7 سنوات، ومن يخرج على المعاش لا يتم تعيين بديلا له، وهناك نقص كبير في الأعضاء الفنيين.

واضاف ان رئيس الجهاز أكد أنه تم وضع قواعد جديدة لإعادة تنظيم الإعارة وفقا للائحة الجهاز، والتي تنص على «من أمضى أكثر من 15 سنة ينبغي أن يعود إلى وطنه، وتم منح العاملين بالخارج 9 أشهر لتقنين أوضاعهم، ومن لا يرغب في العودة يتقدم بطلب اجازة خاصة، ومن أكمل 15 سنة بالخارج وعمره 58 عاما لا حاجة له ويظل في الخارج».

على صعيد موازٍ، قال اللواء خالد سعيد محافظ الشرقية انه لم يتم التعرض لقضية اجازات الموظفين المصريين العاملين في الخارج والتابعين إلى المحافظة، لافتا الى ان القانون حدد إجازات وجوبية للموظفين من حقهم أخذها دون الرجوع إلى الجهة المختصة، وهناك إجازات غير وجوبية من حق الجهة المختصة النظر فيها ومنحها للموظفين أو رفضها لحاجة العمل.

وأضاف: اننا أعطينا مهلة لبعض العاملين في الخارج لتوفيق أوضاعهم للعودة إلى الوطن في التخصصات التي بها نقص داخل المحافظة، ولم نطالب موظفا واحدا بالعودة إلى مصر مباشرة.

«المركزي» يلغي التأمين النقدي على عمليات استيراد السلع الغذائية للمنشآت الصغيرة

القاهرة ـ أ.ش.أ: قرر البنك المركزي إلغاء التأمين النقدي على العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة والبالغة 100٪ من قيمة السلعة التي تتم على قوة الاعتمادات المستندية التي تفتح لتمويل استيراد السلع لحساب الشركات التجارية أو لحساب الجهات الحكومية، وتقوم بها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وأوضح البنك المركزي في بيان امس الأول أن القرار يهدف إلى دعم صغار التجار والتخفيف من حدة الاحتكار بالأسواق، مشيرا إلى أن القرار يسري أيضا في حالة تعزيز كمبيالات مقدمة على قوة تسهيلات الموردين لاستيراد هذه السلع لحساب تلك الجهات أو لمقابلة أي التزامات على البنك، بما في ذلك إصدار خطابات ضمان بخصوص عمليات الاستيراد لحساب التجار والجهات الحكومية.

وأشار الى أنه سيتم إلغاء التعليمات الخاصة بقصر تنفيذ العمليات الاستيرادية التي تتم على قوة مستندات تحصيل واردة للبنوك مباشرة عن طريق البنوك في الخارج، وسيتم السماح بتنفيذها من خلال ورود مستندات التحصيل مباشرة للعملاء، وذلك لكل السلع الاستيرادية.

أنباء سورية

اتفاق تركي ـ روسي على هدنة بمناطق بريف إدلب الجنوبي

فرنسا وأميركا باقون في سورية حتى القضاء على «داعش»

عواصم ـ وكالات: يسلم مقاتلو المعارضة السورية أمس أسلحتهم الثقيلة لليوم الثاني على التوالي بموجب اتفاق يقضي بخروجهم من مناطق سيطرتهم في ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان. وتوصلت الفصائل المعارضة في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي المحاذيين بداية الأسبوع الجاري اثر مفاوضات مع الروس الى اتفاق يقضي بوقف لاطلاق النار في مناطق سيطرتهم وأبرزها مدن الرستن وتلبيسة والحولة، قبل تسليمهم سلاحهم الثقيل ثم خروج الراغبين من المقاتلين والمدنيين باتجاه الشمال السوري.

وأورد المرصد السوري أن الفصائل المعارضة سلمت لليوم الثاني أمس «أسلحتها الثقيلة والمتوسطة إلى قوات النظام والروس»، ويتزامن ذلك مع «عملية تسجيل قوائم الراغبين بالخروج نحو الشمال السوري».

وأشار الى أن العملية مستمرة «برغم وجود معارضين للاتفاق». وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس: «بمجرد الانتهاء من تسليم الأسلحة، ستبدأ عملية إجلاء المقاتلين والمدنيين الراغبين الى مناطق سيطرة الفصائل في شمال البلاد» اعتبارا من اليوم.

وسينتقل هؤلاء، وفق وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، إلى محافظة ادلب (شمال غرب) ومنطقة جرابلس في محافظة حلب (حلب). وعملت وحدات في الجيش السوري على إزالة السواتر الترابية على طريق حمص حماة الدولي، الذي بقي منذ 2012 عام سيطرة الفصائل المعارضة على المنطقتين المعنيتين باتفاق الإجلاء، خارج سيطرة الحكومة. من جهة أخرى، اعلن رئيس أركان الجيوش الفرنسية فرنسوا لوكوانتر انه «لا يتصور» بأن القوات الاميركية ستنسحب من سورية قبل القضاء على تنظيم داعش فيما تحدث الرئيس الاميركي دونالد ترامب عدة مرات عن رحيلها قريبا. واضاف في مقابلة مع تلفزيون «سي نيوز» «في مخططاتي، أولويتي هي هزيمة داعش بالتالي اعتقد اننا سنبقى مع الاميركيين. لا اتصور ان الاميركيين سيغادرون قبل هزيمة داعش»، مضيفا: «البقية قرار سياسي».

وأكد رئيس اركان الجيوش الفرنسية وجود قوات خاصة فرنسية في سورية بدون اعطاء المزيد من التوضيحات.

وقال: «نقود الحملة ضد داعش عبر كل السبل بما يشمل القوات الخاصة» فيما تتكتم فرنسا عادة حول استخدام قوات النخبة هذه في ميدان معارك. وبحسب تقديرات اشارت اليها قيادة الاركان الفرنسية فان حوالي الفي متطرف داعشي لا يزالون متحصنين في اخر معاقل التنظيم شرق سورية.

إلى ذلك، أكدت مصادر حكومية تركية أمس أن الجانبين التركي والروسي توصلا لاتفاق بشأن هدنة لوقف إطلاق النار وتعليق عمليات القصف على مناطق عدة بريف إدلب الجنوبي.

مدنيون يتحضرون لمغادرة منطقة يلدا جنوب دمشق تنفيذا لاتفاق التهجير (ا.ف.پ)

«الخوذ البيضاء»: لا نتلقى دعماً أميركيا مباشراً حتى يتم إيقافه

عواصم ـ وكالات: نفى رائد الصالح مدير منظمة «الدفاع المدني السوري» المعروفة بـ«الخوذ البيضاء»، تلقي المنظمة أي دعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية أو الإبلاغ الرسمي بإيقاف التمويل. ونقل موقع «عنب بلدي» عن الصالح قوله ان «الدفاع المدني» لم يتلق دعما مباشرا من أي جهة، وإنما عبارة عن مشاريع مع منظمات وجمعيات وسيطة.

وكان الصالح يرد على تقارير وسائل اعلام أميركية منها شبكة «سي.بي.اس» قالت ان «الخوذ البيضاء» لا يحصلون حاليا على أي تمويل من الولايات المتحدة، وتقول وزارة الخارجية الأميركية ان الدعم «قيد المراجعة». ويتركز عمل «الدفاع المدني» على النشاط الطبي والإنساني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري.

وأشارت الشبكة، بحسب ترجمة عنب بلدي، إلى أن قيمة الدعم المقدم من أميركا يصل إلى حوالي ثلث التمويل الإجمالي للمنظمة. لكن الصالح أكد أن «جميع المشاريع التي وقع عليها الدفاع المدني سارية المفعول، حتى تاريخ انتهاء عقودها، كما لم يحدث فيها أي خلل أو توقف».

وأشار إلى أن المنظمة «وقعت حديثا عقود مشاريع جديدة مع منظمات تركية وأخرى قطرية لم يعلن عنها بعد».

وأوضح أنه «ما أبلغنا فيه هو تجميد لبعض المشاريع في الشرق الأوسط من قبل المنظمات الأميركية، لإعادة دراسة جدوى المشاريع ومن ضمنها مرتبطة بإعادة الاستقرار في سورية، والتي تشتمل على جزء من عمل الدفاع المدني».

وتستمر فرق المنظمة في عملها المعتاد في جميع المناطق التي تنتشر فيها، وفق الصالح، ولفت إلى أنه «لا تغييرات جديدة على آلية وطبيعة العمل». وتأسست منظمة «الخوذ البيضاء»، في أواخر العام 2012، ومع تصعيد النظام وتزايد استخدامه للقصف الجوي، أسست هيكلية مراكز تطوعية، وظهرت أولى المراكز في مدينة حلب ودوما.

منظمات حقوقية تدق ناقوس الخطر.. ملايين اللاجئين السوريين قد يفقدون ممتلكاتهم

بيروت ـ أ.ف.پ: دق محامون ومنظمات حقوقية ناقوس الخطر بعد صدور قانون جديد للتنظيم العمراني في سورية قد يحرم ملايين النازحين واللاجئين من العودة الى منازلهم في حال لم يتمكنوا من إثبات ملكيتهم خاصة في المناطق التي تدمرت بفعل الحرب.

ويتيح القانون رقم 10 الذي وقعه الرئيس السوري في أبريل الماضي، للحكومة «إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر»، ما يعني إقامة مشاريع عمرانية في هذه المناطق، على أن يعوض أصحاب الممتلكات بحصص في هذه المشاريع.

والقانون الجديد ليس سوى تعديل موسع للقانون رقم 66 الصادر في العام 2012 والمتعلق بإنشاء مجمعين في مناطق مدمرة جراء الحرب في ضواحي دمشق فقط.

وبات القانون الجديد يشمل كافة المناطق السورية. ويعد صدور قوانين تنظيمية جديدة بهذا الشكل أمرا متعارفا عليه في المناطق التي تشهد حروبا مدمرة حول العالم.

لكن في سورية التي شهدت تشريد أكثر من نصف السكان خارج البلاد وداخلها، يخشى خبراء ألا يتمكن الكثيرون من إثبات ملكيتهم لعقارات معينة، لجهة عدم تمكنهم من العودة الى مدنهم أو بيوتهم او حتى الى سورية كلها، أو لفقدانهم الوثائق الخاصة بالممتلكات، لا بل وثائقهم الشخصية أيضا.

ويضاف الى ذلك عدم توافر الإمكانات المادية لديهم.

وتقول الباحثة في منظمة «هيومن رايتس ووتش» سارة كيالي لوكالة فرانس برس «الهاجس الأساسي الذي نسمعه من الأشخاص الذين قد يتأثرون بالقانون هو أنهم فعلا لا يعرفون اذا كانوا سيتمكنون من العودة».

وبحسب القانون، يجدر بالجهات المعنية إبلاغ المالكين وأصحاب الحقوق خلال مهلة شهر من تحديدها منطقة معينة سيتم العمل فيها. وخلال شهر من هذا الإعلان، يجدر بأصحاب الممتلكات أن يتقدموا مباشرة او عبر وكيل بالوثائق التي تثبت ملكيتهم أو إثباتها عن طريق تحديد تفاصيل معينة في حال غابت المستندات المطلوبة.

وفي حال لم يتمكنوا منذ ذلك، فإنهم سيفقدون ممتلكاتهم وتضع الدولة يدها عليها، حيث يتخوف كثيرون من ان يقوم النظام بتمليكها للموالين له وبخاصة من الميليشيات غير السورية التي تحارب الى جانبه كالعراقية والافغانية واللبنانية.

ولا يذكر القانون ملايين النازحين واللاجئين، ما يشكل بحد ذاته خطرا كبيرا، بحسب الباحثة في منظمة العفو الدولية ديانا سمعان.

وتقول سمعان «يعالج القانون القضية وكأن شيئا لم يكن، وكأن بإمكان الجميع في سورية توكيل محامين أو الذهاب بأنفسهم لإثبات ملكياتهم».

حتى قبل الحرب السورية، لم يكن الكثيرون يملكون وثائق عقارية، وفق تقرير صادر في العام 2016، عن المجلس النرويجي للاجئين.

وبات من الصعب أيضا على الكثيرين الحصول على الأوراق اللازمة من المراكز الرسمية كون الكثير منها تدمر جراء الحرب، مثلما حصل في مدينة حمص.

وجاء في تقرير المجلس النرويجي أن «خسارة تلك الوثائق قد تتيح لأشخاص آخرين السكن في تلك الممتلكات او نقلها لغيرهم او استخدامها تجاريا».

ولم يتمكن الكثير من النازحين او اللاجئين الفرار بأوراقهم الثبوتية وحتى جوازات سفرهم او هوياتهم او أي فواتير قديمة أو مستندات تثبت ملكيتهم.

وقال عشرون ٪ فقط من اللاجئين السوريين الذين تحدث معهم المجلس النرويجي في الأردن إنهم يحملون معهم تلك الوثائق.

ولم يتمكن على سبيل المثال سوى أقل من 40٪ من الذين خرجوا من الغوطة الشرقية قرب دمشق إثر اتفاق إجلاء الفصائل المعارضة والمدنيين، من الحفاظ على وثائقهم الضرورية، وفق منظمة «اليوم التالي»، إحدى منظمات المجتمع المدني المعارضة للنظام.

وكان صدر في العام 2017 قانون لـ«إعادة تكوين الوثائق العقارية المفقودة أو التالفة». لكن كيالي تشير إلى الكثير من العوائق البيروقراطية والمالية التي تجعل تطبيقه صعبا.

وتقول «بالنظر الى حجم النزوح والخسائر في الوثائق، لا يمنح القانون المواطنين الوقت الكافي لتقديم طلباتهم».

التقرير كاملاً على موقع «الأنباء الالكتروني»: www.alanba.com.kw